

حتى نوقف الزحف العمراني على الأرض الخضراء

د. عبد الباقي إبراهيم

كبير خبراء الأمم المتحدة لمشروع
التخطيط العمراني بالمملكة العربية السعودية

تطالعنا الصحف من سنة إلى أخرى بالقرارات التي يصدرها المسؤولون لكبح جماح الزحف العمراني على الأرض الزراعية، ولكن بالرغم من ذلك نجد أعمال البناء مستمرة على هذه الأراضي دون اعتبار لقرار أو احساس بمبدأ واستمرت المشكلة تتفاقم بالرغم من التحذيرات المستمرة إلى أن وصل الأمر إلى التدخل الشخصي للقيادة السياسية العليا، وبدأ المسؤولون يعرضون الحل على مجلس الشعب لإصدار تشريعا يعتبر البناء على الأراضي الزراعية جريمة يعاقب عليها القانون .

ولكن كيف يمكن إيقاف هذا الزحف العمراني على الأراضي الزراعية وأماننا معادلة من المعادلات الصعبة التي ظهرت أخيرا ، كيف يمكن إيقاف الامتداد العمراني الطبيعي للقرى القائمة في وسط الأراضي الزراعية وعملية بناء الريف تهدف إلى إقامة مدرسة ومركز اجتماعي ووحدة صحية في كل قرية والسكن الريفي كما تراه أمانة الفلاحين يجب أن يتضمن الحظيرة والمخزن وألا يرتفع في طوابق .. كل هذه الطلبات مع ضرورة المحافظة على كل شبر من الأراضي الزراعية.

وكيف يمكن إيقاف الزحف العمراني الطبيعي للمدن الكبيرة على الأراضي الزراعية ومشروعات الإسكان والتعمير تقوم على قدم وساق تغطي كل شبر من الأرض الفضاء داخلها أو في أطرافها وعشرات الآلاف من الوحدات السكنية تقام في القاهرة وضواحيها ومئات الكيلو مترات من المرافق والطرق تمتد حولها في الوقت الذي تبحث فيه المناطق والمدن الجديدة على الاستثمارات التي تساعد على نموها .

لقد تعرض التخطيط العمراني في مصر في السنوات الأخيرة إلى نغمة تطوير المناطق الريفية بهدف تخفيف الضغط السكاني على المدن الكبيرة ذلك في الوقت الذي يعاني فيه الريف نفسه من ضغط سكاني كبير أثر على مقوماته الاقتصادية والاجتماعية . وفي أثر هذه النغمة بدأت مشروعات تصل إلى القرى مستقطعة آلاف من الأقدنة كما بدأت المصانع والجامعات والمعاهد تظهر حول مدن الدلتا والصعيد مستقطعة آلاف أخرى من الأقدنة من أكثر الأراضي الزراعية خصوبة وفي أثر ذلك ظهرت بطبيعة الحال الحاجة إلى المناطق السكنية لإيواء العمال والطلبة والموظفين العاملين في هذه المنشآت الجديدة مستقطعة بدورها آلاف أخرى من الأقدنة الزراعية ومضيفة ضغطا أكثر على المرافق والخدمات العامة القائمة وهكذا سارت الأمور بالرغم من البحوث العلمية والتوجيهات العامة لحل هذه المشكلة ، حتى بدأت فكرة المناطق والمدن الجديدة تظهر إلى حيز التنفيذ محاولة بطريقة عملية تخفيف الضغط على كل من الريف والحضر على حد سواء . ومعنى ذلك أن تطوير المناطق والمدن الجديدة منطقيا لا بد وأن يرتبط عضويا بتطوير المناطق والمدن القائمة ، كما أشارت إلى ضرورة تطوير الدلتا إلى إقليم زراعي متكامل بكل مؤسساته ومعاهده ومصانعه وتفريغه مما عدا ذلك إلى المناطق والمدن الجديدة . ومن هنا خرجت النظريات الجديدة في التخطيط الإقليمي الذي يتناسب مع المقومات الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية لمصر حيث قسمت الأقاليم فيها إلى إقليم تخطيطية قديمة وإقليم تنمية جديدة ولكل منها تنظيماته الفنيه والإدارية ... وفي إطار هذه النظريات تتحدد القواعد الاقتصادية للمناطق والمدن الجديدة .

ولا بد في هذا المجال من الإشارة هنا إلى ضرورة تنظيم العملية التخطيطية في حد ذاتها كعملية مستمرة يمكن بها مواجهة المشاكل العاجلة للتنمية في إطار التخطيط الطويل الأجل ... وفي هذا المجال توصل مشروع الأمم المتحدة للتخطيط العمراني الذي يقوم حاليا بالمملكة العربية السعودية إلى نتيجة حتمية وهي ضرورة معالجة المشاكل التخطيطية العاجلة والأجلة معا وفي وقت واحد وذلك لمواجهة المتطلبات اليومية للتنمية . وهذا يخالف النظرية القديمة التي تقول إن خطط تنمية المدن لا بد وأن تسبقها خطط لتنمية المناطق التخطيطية وأن الاخير لا بد وأن يسبقها خطة قومية شاملة . ولكن النموذج الذي تسير عليه العملية التخطيطية الثلاثة معا وفي وقت واحد وفي إطار من الحركة التبادلية المستمرة بين هذه المستويات . ولأول مره تظهر مفاهيم جديدة للخطط السنوية والخطط الخمسية والخطط الإرشادية الطويلة الأجل للتنمية العمرانية ومن هذه المفاهيم أمكن إيجاد التكامل

التخطيطى بين التخطيط العمرانى والتخطيط الاقتصادى الاجتماعى لتكون معا إطارات الخطط الخمسية للتنمية وهذا هدف لا يزال يخضع فى كثير من الدول على الاجتهاد العلمى ولم يصل بعد إلى الحيز التنفيذى الذى بدأت مقدماته الرائدة تظهر فى المملكة العربية السعودية .

وهكذا نرى ان مواجهة مشاكل الزحف العمرانى على الأراضى الخضراء بإصدار القوانين لا يؤدى إلى النتائج المرجوة ما لم تكن هناك المخارج والحلول العملية والواقعية لهذه المشاكل . ومع كل ذلك لابد من إنشاء الأجهزة التى تكفل استمرار العملية التخطيطية لمعالجة هذه المشاكل فتنظيم الهجره من المدن الكبيرة والمناطق الريفية إلى الأقاليم والمدن الجديدة لابد وأن يتمشى مع الخطوات والبرامج التنفيذية لتطوير هذه الأقاليم والمدن ... وفى هذا الوقت فقط تصبح القوانين صالحة للتطبيق .

والله ولى التوفيق ،،،،،،

دكتور عبد الباقي ابراهيم
كبير خبراء الأمم المتحدة
لمشروع التخطيط العمرانى
بالمملكة العربية السعودية